

## اخبار مصرفية ومالية



### الوضع الموجز للمركزي في منتصف تموز: 30,719 مليار دولار حجم الموجودات بالعملات

أظهر بيان الوضع الموجز لمصرف لبنان في النصف الأول من تموز 2010، تراجعاً في موجودات المصرف المركزي بالذهب. بلغ حوالي 419,86 مليار ليرة. أو 278,51 مليون دولار تقريباً. مع انخفاض سعر أونصة الذهب من 1245,5 دولاراً إلى 1208 دولاراً في لندن وبلغت قيمة الموجودات بالذهب في مصرف لبنان، 11,19 مليار دولار نهاية الشهر الماضي. وعادت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية لارتفاع بشدة في النصف الأول من تموز الحالي. وقد زادت هذه الموجودات بمقدار 557,43 مليار ليرة. أو حوالي 369,77 مليون دولار. حيث اضطر المصرف المركزي إلى شراء الدولار في السوق المحلية. في ظل ارتفاع الطلب على الليرة اللبنانية. نتيجة انخفاض سعر صرف الدولار عالمياً وإن كانت هوامش الفوائد بين الليرة والدولار لم تعد مغرية كالسابق. وقد بلغ حجم موجودات المصرف المركزي بالعملات الأجنبية في 15 تموز حوالي 30,719 مليار دولار. مسجلاً بالتالي مستوى قياسياً مرتفعاً جديداً في تاريخ المصرف المركزي. أما بالنسبة للمطلوبات. فقد ارتفعت ودائع القطاع المالي في النصف الأول من تموز بمقدار 465,9 مليار ليرة أو 309 ملايين دولار تقريباً. مع اضطرار المصرف المركزي إلى إصدار شهادات إيداع لامتناس السيولة الفائضة لدى المصارف المحلية. وانخفضت ودائع القطاع العام في منتصف شهر تموز بمقدار 829,34 مليار ليرة. أو 550,14 مليون دولار. في ما يعود إلى إقرار الحكومة مستحقات البلديات خلال الفترة المذكورة. وأظهر بيان الوضع الموجز انخفاض مجموع ميزانية مصرف لبنان حوالي 690 مليار ليرة. أي 457,7 مليون دولار في 15 تموز مقارنة بما كانت عليه في نهاية الشهر الماضي. ليصل مجموع الميزانية إلى 87090,969 مليار ليرة أو ما يناهز الـ 57,77 مليار دولار.

#### الموجودات

في التفاصيل. تراجع موجودات المصرف المركزي بالذهب في النصف الأول من تموز. 419,86 مليار ليرة. أو 278,51 مليون دولار تقريباً. 17291,458 مليار ليرة في 30 حزيران. إلى 16871,598 مليار ليرة في 15 تموز. أما الموجودات بالعملات الأجنبية. فارتفعت 557,43 مليار ليرة. أو حوالي 369,77 مليون دولار. من 30,35 مليار دولار تقريباً في نهاية الشهر الماضي. إلى 30,719 مليار ليرة في منتصف تموز 2010. في المقابل. انخفضت موجودات محفظة الأوراق المالية في المصرف المركزي بحدود 702,57 مليار ليرة. أو 466 مليون دولار. خلال الفترة المذكورة. من 11858,094 إلى 11155,524 مليار ليرة. كما هبطت التسليفات للقطاع العام حوالي 14,25 مليار ليرة. إلى 242,996 ملياراً.

كذلك. تراجعت التسليفات للقطاع المالي المحلي خلال النصف الأول من تموز بمقدار 294,19 مليار ليرة. إلى 1109,364 ملياراً. وزادت الموجودات الأخرى المختلفة بحدود 184 مليار ليرة تقريباً. إلى 10998,654 ملياراً. في حين انخفضت الموجودات الثابتة المادية 574 مليون ليرة تقريباً. إلى 403,992 ملياراً ليرة.

#### المطلوبات

وفي باب المطلوبات من ميزانية مصرف لبنان. ارتفع النقد في التداول بحدود 5,2 مليارات ليرة. أو 3,45 ملايين دولار تقريباً. من 2761,239 مليار ليرة في 30 حزيران. إلى 2766,448 ملياراً في 15 تموز. كذلك. زادت ودائع القطاع المالي من حوالي 61430,955 مليار ليرة في نهاية حزيران. إلى 61896,852 ملياراً في منتصف هذا الشهر. أي بارتفاع قدره 465,9 مليار ليرة أو 309 ملايين دولار تقريباً. أما ودائع القطاع العام فتراجعت 829,34 مليار ليرة. أو 550,14 مليون دولار. من 8719,220 إلى 7889,878 مليار ليرة في 15 تموز. وارتفعت المطلوبات الأخرى المختلفة بحدود 42,32 مليار ليرة في النصف الأول من تموز. إلى 2891,217 ملياراً. في حين انخفضت الأموال الخاصة بنحو مليوني ليرة. إلى 3276,254 مليار ليرة.

# عمليات مبادلة التعثر الائتماني: لبنان سجّل الهامش الـ 11 الأعلى في الأسواق الناشئة

أساس سنوي. "وشكل هذا الانخفاض النسبة الـ 16 الأكبر بين الأسواق الناشئة والـ 9 الأكبر في منطقة الـ CEEMEA، والأصغر بين البلدان التي تملك تصنيفاً سيادياً مماثلاً خلال فترة الـ 12 شهراً المنتهية في حزيران 2010". كذلك. ارتفع هامش لبنان بـ 36 نقطة أساس في النصف الأول من 2010 أي بارتفاع مائل لكوريا الجنوبية. مقارنة بانخفاض 6 نقاط أساس للأسواق الناشئة. "وبذلك شكل هذا الارتفاع النسبة الـ 7 الأكبر بين الأسواق الناشئة والـ 6 الأكبر في منطقة الـ CEEMEA. والهامش الأكبر بين البلدان التي تملك تصنيفاً سيادياً مماثلاً في النصف الأول من 2010". في موازاة ذلك. ارتفع هامش الـ 22 من الأسواق الناشئة في الفترة عينها. بما فيها الـ 11 دولة في الـ CEEMEA.

عن تسديد السندات الحكومية. وياتت تشكل انعكاساً لتصور مستوى مخاطر الائتمان. "وتالياً. بلغت الكلفة التقريبية لضمان الـ 10 ملايين دولار من الديون السيادية اللبنانية لمدة خمس سنوات. نحو الـ 315 الف دولار سنوياً في حزيران. وتعد الـ CDS من المشتقات المالية القابلة للتداول خارج سوق التبادل الـ Over-the-counter - OTC. وهي تعمل كعقد تأمين ضد التخلف عن تسديد الديون. إذا تخلف المقترض. يتقاضى مستهلكو التأمين التعويض من بائع التأمين. وكلما ارتفع الهامش. زاد تصور احتمال التخلف عن التسديد وارتفعت كلفة التأمين ضد هذا التخلف". ووفق النشرة. انخفض هامش لبنان بـ 70 نقطة أساس عن حزيران 2009 في مقابل انخفاض الـ 137 نقطة أساس للأسواق الناشئة على

وفق النشرة الاقتصادية لمجموعة بنك بيبلس Lebanon This Week. بلغ الهامش على عمليات مبادلة التعثر الائتماني Credit Default Swaps-CDS للبنان 315 نقطة أساس Basis Points-bps في حزيران 2010 مقارنة بـ 253 نقطة أساس للأسواق الناشئة. و239 نقطة أساس لمنطقة وسط وشرق أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا الـ CEEMEA. وسجّل لبنان الهامش الـ 11 الأعلى بين 36 من الأسواق الناشئة والهامش الـ 8 الأعلى بين 19 بلداً في منطقة الـ CEEMEA. والهامش الأقل بين البلدان التي تملك تصنيفاً سيادياً مماثلاً. وسجل لبنان هامشاً أقل من كرواتيا (326bps) وأعلى من ليتوانيا (285bps) وتتمثل عمليات مبادلة التعثر الائتماني كلفة التأمين ضد التخلف

## "ديلويت": 75 في المئة يتوقعون زيادة السيولة خلال الأشهر الـ 12 المقبلة

المديرين الماليين لا يرون حاجة إلى مزيد من التدخل أو التدابير التحفيزية من الحكومة حالياً. إلا أن الـ 90 في المئة منهم يتفون بأن الحكومات في المنطقة استمرت الحاجة إلى ذلك. ويتوقع 75 في المئة من المديرين الماليين أن ترتفع تدفقات السيولة التشغيلية في شركاتهم خلال الأشهر الـ 12 المقبلة. ويرى الـ 64 في المئة أنه لا يزال سعر العقارات التجارية محديداً بأكثر من قيمتها مقارنة بالمساهمات في حين تعتبر الـ 57 في المئة من الشركات الحكومية محددة بأكثر من قيمتها في الأشهر الستة المنصرمة. وثمة تفاؤل مستمر حيال ارتفاع حركة الدمج والاستحواذ وفق الـ 73 في المئة من المديرين الماليين. كذلك ثمة تفاؤل متنام نقله هؤلاء عن التوقعات المالية لشركاتهم مع نظرة مستمرة

يعرض تقرير استطلاع أجرته "ديلويت" آراء ما يزيد عن 134 مديراً مالياً من الشركات الرائدة في الشرق الأوسط. وهو الاستطلاع المالي الوحيد الذي يتوجه إلى سوق الاستثمار في المنطقة ويدرس الاتجاهات والسلوك إزاء الأفق الاقتصادي العام. ومصادر التمويل والمخاطر. وتشير نتائج الاستطلاع إلى أن المديرين الماليين ينظرون بتفاؤل إلى الخطوات التي تقوم بها الحكومات لدعم الاقتصاد وسط بدء الاستقرار في المناخ المصرفي وتحسن النظرة المستقبلية العامة إلى الأعمال. إلا أنه عندما نظر المديرون الماليون إلى موازناتهم. لم يلحظوا تحقيق أي زيادة في السيولة خلال الأشهر الستة المنصرمة لذا. تبقى المخاطر موجودة الأمر الذي يستوجب المراقبة والإشراف. ووفق النتائج فإنه ثمة 62 في المئة من

### تقرير مناخ الاستثمار: 18 دولة عربية استقطبت استثمارات أجنبية بـ 80 مليار دولار

أعلنت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أن 18 دولة عربية استقطبت نحو 80,7 مليار دولار خلال عام 2009 مقارنة بـ 95 ملياراً استقطبت عام 2008. بتراجع بلغ 14,3 ملياراً ومعدل 15,1 في المئة مقارنة بـ 95 ملياراً عام 2008. وأوضح أن بيانات التقرير المستندة إلى الجهات الرسمية العربية ومصادر دولية. تشير إلى أنه مقارنة بـ 98 مليار دولار استقطبت عام 2008. تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى مجموعة الدول المتوافرة عنها البيانات لعام 2009 (18 دولة) بنحو 17,3 ملياراً أو بمعدل 17,7 في المئة. وارجع التقرير هذا الانخفاض في التدفقات الواردة إلى الدول العربية إلى استمرار تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً. علماً أن جميع التكتلات الاقتصادية العالمية شهدت معدلات انخفاض خلال عام 2009. في حين سجلت المنطقة العربية أقل معدل انخفاض مقارنة بالمجموعات الاقتصادية الأخرى. وأوضح أن هذا الأداء الجيد للدول العربية مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم. يعود إلى عوامل داخلية جاذبة شملت التحسن الواضح في مناخ الاستثمار في العديد من الدول العربية وخصوصاً السياسات ذات الصلة بالاستثمار وتنظيم التشريعات وتلك التي استهدفت خفض معدلات الضرائب والرسوم الجمركية وزيادة الحوافز والميزات بأنواعها. والاتفاقات الثنائية والجماعية ومتعددة الأطراف. وتواصل الجهود الإصلاحية عبر تسهيل الإجراءات الإدارية واختصار عددها وكلفتها والوقت اللازم لإنجازها مع التوسع في تطبيق الحكومة الإلكترونية وزيادة عدد مراكز الخدمة الشاملة. والتزام العديد من الدول العربية استكمال برنامج التحول إلى الملكية الخاصة (الخصخصة). وتكثيف جهودها الترويجية لجذب الاستثمار. وزيادة الفرص الاستثمارية المعروضة. وتسارع معدلات إنشاء وتطوير المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والقائمة. وتنوع الخيارات من الزيارات والندوات والنشاطات الأخرى وتحسين جودة الإحصاءات الاقتصادية ودقتها.

### مؤشر ثقة المستهلك: ارتفع بمقدار 7,6 نقاط في لبنان

وفق آخر استطلاع لـ "مؤشر ثقة المستهلك" أجراه موقع Bayt.com بالتعاون مع شركة YouGov Siraj المتخصصة بالأبحاث. سجلت ثقة المستهلك في لبنان أخباراً ارتفاعاً كبيراً خلافاً للتراجع الحاد الذي بلغ الـ 12,1 نقطة في آذار الماضي. وكشف أن مؤشر ثقة المستهلك ارتفع بمقدار 7,6 نقاط. وهي أعلى نسبة مسجلة بين الدول التي شملها الاستطلاع في منطقة الشرق الأوسط. أما في منطقة الخليج. فقد هبط مؤشر الثقة في السعودية والكويت والبحرين بمقدار 4 و 3,2 و 1,7 نقاط على التوالي. وفي شمال أفريقيا. ارتفعت ثقة المستهلك في المغرب بمقدار 3,9 نقاط في الوقت الذي سجلت فيه مصر تراجعاً بواقع 5,5 نقاط. علماً أن مؤشر ثقة المستهلك هو مقياس لتوقعات المستهلك ورؤاه تجاه مسائل عدة متعلقة بالاقتصاد تشمل التضخم وفرص العمل وكلفة المعيشة. وشهد لبنان. وفق الاستطلاع أكبر نسبة ارتفاع. إذ قفز مؤشره بمقدار 10,3 نقاط مقارنة بالربع السابق من السنة. وجاء ذلك مخالفاً للتراجع الذي سجل في آذار الماضي مقارنة بالربع الماضي والبالغ 14,2 نقطة. فيما سجلت البحرين الانخفاض الأكبر حيث هوى مؤشرها بمقدار 8,1 نقاط. ويتوقع المشاركون عموماً أن تتحسن أوضاعهم المالية في غضون سنة من تاريخه. ويعتقد 49 في المئة من الذين استطلعت آراؤهم بأن وضعهم المالي الشخصي سيكون أفضل. وكان الذين استطلعت آراؤهم في قطر والسعودية الأكثر تفاؤلاً ضمن الدول التي شملها الاستطلاع. إذ صرحت نسبة 51 في المئة في 50 في المئة منهم على التوالي بأن أوضاعهم المالية ستتحسن في السنة المقبلة. وبقي المشاركون في الاستطلاع أيضاً متفانين إلى حد كبير بأن اقتصاد بلادهم سيكون أفضل في غضون سنة. وقال 38 في المئة أن اقتصاد بلادهم سيكون أفضل. فيما توقع 20 في المئة أن يبقى الاقتصاد على حاله. و23 في المئة بأن الوضع سيتراجع. وفي لبنان. اعتبر 38 في المئة من المشاركين بأن الوضع الاقتصادي سيتحسن. فيما يعتقد 19 في المئة بأنه سيتجه نحو الأسوأ. وكان المشاركون الأكثر إيجابية حول التحسن المتوقع في اقتصاد بلادهم في عمان. إذ صرح 51 في المئة أن الأمور ستكون أفضل. أما في مصر فكانوا الأكثر تشاؤماً في شأن اقتصاد بلادهم بعد سنة. إذ توقع 34 في المئة منهم أن الاقتصاد سيسوء.

## 20,64 % ارتفاع عدد الوافدين إلى لبنان خلال شهر حزيران

عدد الزائرين الإيرانيين حيث وصل عددهم خلال الفترة ذاتها إلى 116 ألفاً و412 زائراً. وقد احتلوا المرتبة الثانية في إجمالي عدد السياح. وذلك بعد الأردنيين الذين بلغ عددهم 131 ألفاً و181 زائراً. وهنا تفاصيل أعداد الوافدين إلى لبنان حسب دائرة الإحصاء التابعة لوزارة السياحة خلال شهر حزيران: احتل الوافدون العرب المرتبة الأولى وبلغ عددهم 81,097 ألف زائر. أي بنسبة 35 في المئة من مجمل الزوار وهم بالتفصيل: أولاً الأردنيون 28,078 ألف زائر. أي بنسبة 35 في المئة من مجمل الزوار العرب ثانياً. السعوديون 13,414 ألف زائر ثالثاً. العراقيون 11,794 ألف زائر. أما الوافدون من الدول الأوروبية فقد أتوا في المرتبة الثانية وعددهم 55,568 ألف

السنة الماضية. حسب نقابة الفنادق. في ما يعود إلى الأجواء السياسية المشحونة في البلد على إثر المشاكل التي حصلت بين الأهالي وقوات اليونيفيل في الجنوب. وسجل عدد الوافدين إلى لبنان خلال النصف الأول من العام الحالي زيادة بنسبة 26,6 في المئة. مقارنة بما كانت عليه في الفترة ذاتها من العام الماضي. وبلغ عدد الوافدين إلى لبنان في الأشهر الستة الأولى من العام الحالي 964 ألفاً و67 زائراً. مقارنة مع 761 ألفاً و415 زائراً. ولوحظ أن عدد الزائرين الأتراك ارتفع 3 مرات أكثر من السابق. بعد إلغاء التأشيرات بين لبنان وتركيا. فوصل عددهم خلال الأشهر الستة الماضية إلى 16197 زائراً. مع العلم أن إلغاء التأشيرات بوشهر العمل به اعتباراً من أوائل حزيران الماضي. كما لوحظ زيادة

أظهرت الأرقام الرسمية الصادرة عن وزارة السياحة ارتفاع عدد الوافدين إلى لبنان خلال شهر حزيران بنسبة 20,64 في المئة. بحيث بلغ عددهم 231 ألفاً و212 زائراً الشهر الماضي. وأظهر معدل الإشغال في الفنادق ارتفاعاً مقبولاً في حزيران الماضي مقارنة مع 2009. إذ سجل 78 في المئة في الفنادق الكبرى داخل العاصمة ومحيطها. استناداً إلى نقابة أصحاب الفنادق. بينما لم تتخط السبعين في المئة في الشهر ذاته من 2009. يعود ذلك أساساً إلى إجراء الانتخابات البلدية مطلع ذلك الشهر. وبالتالي انتظار العديد من السياح تداعيات تلك الانتخابات وتأخير سفرهم إلى لبنان مدة أسبوعين أو أكثر. ولكن معدل الإشغال في النصف الأول من تموز الحالي لم يشهد تحسناً يذكر عن